

البحث عن مفهوم جديد للحوكمة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية Seeking a new concept of governance for development: a reading of the Algerian experience

حالة بوجمعة، جامعة وهران 2، الجزائر، hala.boudjemaa@univ-oran2.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/09 تاريخ قبول المقال: 2022/05/13 تاريخ نشر المقال: 2022/06/06

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أن الحوكمة بالمفهوم الغربي التقليدي لم تنجح في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وفي الكثير من البلدان النامية وأن التنمية الاقتصادية في الجزائر تحتاج في مرحلة ما قبل الإقلاع الاقتصادي إلى مفهوم جديد للحوكمة قبل الوصول إلى المفهوم السائد في الدول المتقدمة. وتحليل بعض معطيات قواعد البيانات المؤسساتية وتلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة التي تحتاجها الجزائر في هذه الفترة هي الهياكل التي تسمح بتقريب المصالح المتضاربة للأشخاص والمنظمات من أجل تحقيق المصلحة العامة، أي ما يمكن تسميته بـ "احتكار الحوكمة"، أي المؤسسات التي تسمح بالتنسيق والتشاور بين النخب. إن فهم عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر يحتاج إلى قراءة في الظروف التاريخية والاجتماعية التي صاحبت نشأة وتحول المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات، حوكمة، تنمية اقتصادية، الجزائر.

Abstract:

This study aims to show that governance in the traditional Western sense has not succeeded in achieving economic development in Algeria and many developing countries, and that the economic development of Algeria in the pre-economic take-off period needs a new concept of governance before reaching the concept prevailing in developed countries. Analysing data from institutional and economic development databases, the study concluded that the governance needed by Algeria in this period is structures that bring together the conflicting interests of individuals and organizations in the public interest "Governance Focal Monopoly", institutions that allow for coordination and consultation among elites. Understanding the obstacles to Algeria's economic development, therefore, requires a reading of the historical and social conditions that have accompanied the formation and transformation of institutions.

Keywords: Institutions; Governance; Economic development; Algeria.

المقدمة:

تعتبر الحكومة من أهم السياسات الاقتصادية التي عرفت أفريقيا والعالم في تسعينيات القرن الماضي. وتكمن الحكومة بهذا المفهوم في إستبدال المؤسسات القديمة بمؤسسات جديدة شبيهة بتلك السائدة في الدول المتقدمة، أي تطبيق حزمة من الإجراءات القانونية والتقنية لبلوغ التنمية الاقتصادية.

غير أن فشل أغلب الدول النامية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي ونجاح بعض الدول الآسيوية في ذلك، دفع للتساؤل عن الأسباب التي تميز الاقتصادات الآسيوية الصاعدة على الرغم من أن مستوى الحكومة فيها لا يختلف كثيرا عن مستوى الحكومة في العديد من الدول النامية، أي لم تصل هذه الدول بعد الى الاطار المؤسساتي الذي تعرفه الدول المتقدمة.

في الجزائر، على الرغم من الإصلاحات المؤسساتية والتطبيق الحرفي لمبادئ الحكومة الذي تنادي به المنظمات الدولية، لم تنجح الجزائر في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، اي لم تتحقق التنمية الاقتصادية التي يصاحبها تحسن في المستوى المعيشي للسكان. وبالتالي، تدفعنا هذه النتائج الى التساؤل عن الأسباب التي منعت الجزائر من تحقيق الإقلاع الاقتصادي. ولأننا نهتم في هذه الدراسة بالجانب المؤسساتي والحكومة، فإنه يمكننا طرح التساؤل التالي: لماذا لم تساهم الحكومة (كتغيير مؤسساتي) في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر؟

للإجابة على هذا التساؤل، نفترض في هذه الدراسة أن فشل الجزائر وأغلب الدول النامية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي (أي التنمية الاقتصادية) يعود الى ضعف مؤسسات التنسيق والتشاور بين النخب. ما يعني ارتباط التنمية الاقتصادية بمفهوم جديد للحكومة يختلف عن المفهوم التقليدي.

وعليه، تهدف هذه الدراسة الى الاهتمام بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والحكومة. كما تهدف الى التذكير بأن الحكومة بالمفهوم الغربي لم تنجح في تحقيق التنمية في أغلب البلدان النامية وأن التنمية الاقتصادية في هذه البلدان تحتاج في مرحلة ما قبل الإقلاع الاقتصادي الى مفهوم جديد للحكومة قبل الوصول الى المفهوم السائد في الدول المتقدمة. كما تهتم هذه الدراسة بحالة الجزائر وتحاول البحث عن تفسير للعوائق التي تمنع الجزائر من تحقيق تنميتها الاقتصادية من خلال تحليل الظروف التاريخية والاجتماعية التي نشأت فيها المؤسسات الجزائرية.

من خلال قراءة مجموعة من التجارب الدولية وتحليل قواعد البيانات المؤسساتية والتنموية، وباستعمال المنهج الوصفي التحليلي، سنحاول في هذه الدراسة التطرق الى ثلاث نقاط أساسية:

1. توضيح المفهوم التقليدي للحكومة الذي تبنته المنظمات الدولية وحاولت تطبيقه في الدول

النامية عموما وفي الجزائر بصفة خاصة؛

2. التذكير بأن الحوكمة التي تحتاجها الجزائر والدول النامية تختلف عن الحوكمة السائدة في الدول المتقدمة.

3. استعراض الوضعية المؤسساتية والتنمية للجزائر في الفترة 1990- 2019.

المبحث الأول: الحوكمة كتغيير مؤسستي(المفهوم التقليدي للحوكمة)

بعد فشل الإصلاحات الهيكلية التي قادتها المنظمات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في كثير من الدول بهدف التحول إلى اقتصاد السوق، تزايد اهتمام المنظمات الدولية بالجانب المؤسستي. غير أن العوائق التي واجهتها الكثير من الدول النامية في تحقيق إقلاعها الاقتصادي يطرح إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحوكمة بمفهومها التقليدي الذي تبنته المنظمات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة لدى المنظمات الدولية

في تقرير البنك الدولي¹ حول الحوكمة والقانون، تُعرّف الحوكمة بأنها: "العملية التي من خلالها تتفاعل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لتصميم وتنفيذ السياسات ضمن مجموعة معينة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تشكل وتتشكل من قبل السلطة". في هذا التعريف لا يظهر فقط إهتمام المنظمات الدولية بالجانب المؤسستي، ولكن يُلاحظ أيضاً تطور في الإهتمام بالمؤسسات السياسية خاصة ما تعلق منها بمفهوم السلطة واختلالاتها وتخطي الطابع الشكلي للمؤسسات الى التطبيق والتركيز على التفاعل.

في الحقيقة، يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم الغامضة والواسعة في نفس الوقت، فهو يشمل مجالات كثيرة كحوكمة الشركات وحوكمة الدولة والحوكمة الدولية. كما أن هذه الأنواع من الحوكمة تتداخل فيما بينها، فحوكمة الدولة، على سبيل المثال، تتقوى بالآليات التي أثبتت نجاحها في حوكمة الشركات. (HUET & NEITER, 2016)²

يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، الذي صدر في 2017، الى حوكمة الشركات التي تتضمن: "مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية، مجلس إدارتها، والمساهمين فيها، وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة، وتقدم حوكمة الشركات أيضاً الهيكل الذي تتحدد خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، ومتابعة الأداء".³ (OECD, 2017, p. 9).

وعلى الرغم من إهتمام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بحوكمة الشركات، إلا أن هناك اتجاه نحو الإهتمام بالجانب المؤسستي والقانوني من خلال تحسين الإطار القانوني والتنظيمي والمرسستي المتعلق بحوكمة الشركات من أجل رفع مستوى النمو الاقتصادي على المدى الطويل. (OECD, 2017, p. 3)

البحث عن مفهوم جديد للحوكمة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

وتخضع حوكمة الشركات الى الاطار القانوني الذي تحدده الدولة. فالدولة هي أهم مصدر للقانون، حيث يرتبط مفهوم الحوكمة بوجود سلطة القانون، أي احترام كل الحقوق (حقوق الإنسان الأساسية، الحريات، حقوق الملكية،...)، بالإضافة الى محاربة الفساد والجريمة، وكذلك احترام القانون الدولي. (HUET & NEITER, 2016, p. 14)

ومن أهم الدراسات التي اهتمت بالجانب المؤسساتي للحوكمة، نذكر (MEISEL, 2004)⁴، وهي من دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي اهتمت بالعلاقة بين حوكمة الشركات والتنمية الاقتصادية على المستوى الوطني وأشارت الى أهمية المؤسسات. وهي كذلك من الدراسات الأولى التي اهتمت بمفهوم "احتكار الحوكمة" الذي تم تطويره فيما بعد من طرف دراسات أخرى. وتكمن أهمية هذه الدراسة في توسيع تحليل حوكمة الشركات ليشمل حوكمة الدول بدمج جوانب أخرى غير اقتصادية: قانونية وسياسية وتاريخية وثقافية. (MEISEL, 2004, p. 16).

وعموماً، فإن الحوكمة لدى المنظمات الدولية هي عبارة عن تغيير مؤسساتي، أي تغيير المؤسسات القديمة التي تركز على العلاقات الشخصية بعلاقات جديدة قائمة على القانون. الهدف هو نقل الطابع الرسمي للمؤسسات، الذي نجح في الدول المتقدمة، الى الدول النامية. باختصار، يتعلق الأمر بدولة القانون التي تظهر من خلال المؤشرات التي يقيس بها البنك الدولي مستوى الحوكمة وهي: إدارة فعالة؛ التطبيق الجيد للقوانين؛ مراقبة الفساد؛ حرية عمل الأسواق؛ الديمقراطية؛ الاستقرار السياسي.

في الحقيقة، ما تطلق عليه المنظمات الدولية اسم الحوكمة ما هو في الحقيقة المرحلة متقدمة من اضاء الطابع الرسمي (المؤسساتي) على القوانين. وهو مفهوم يتوافق مع التحليلات التقليدية في علم الاجتماع التي تميز بين الروابط الاجتماعية الشخصية والروابط اللاشخصية وتفرق كذلك بين القواعد الرسمية والقواعد غير الرسمية والتي أعيد طرحها فيما بعد من طرف مجموعة من الباحثين.⁵

في الأخير، اصطدم هذا المفهوم التقليدي للحوكمة بإشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحوكمة خاصة بعد نجاح بعض الدول في تحقيق الإقلاع الاقتصادي على الرغم من سلوكها مسارات غير تقليدية، في حين فشلت الكثير من الدول التي إجتهدت في تطبيق وصفة المنظمات الدولية.

المطلب الثاني: إشكالية العلاقة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية

أوضح (MEISEL & OULD AOUDIA, 2008)⁶ أن هناك علاقة قوية بين الحوكمة ومستوى الدخل، لكن لا توجد علاقة بين الحوكمة ونمو الدخل. العلاقة هنا هي بين الحوكمة التي تقاس بمؤشرات الطابع المؤسساتي للتنظيم الاجتماعي (الطابع الرسمي للقوانين) والتنمية الاقتصادية التي تقاس بمستوى الدخل أي بحصة الفرد من الناتج الإجمالي. والمقصود هنا أن الحوكمة بمفهومها المؤسساتي تختلف حسب مستوى

البحث عن مفهوم جديد للحكومة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

الدخل (مرتفع، متوسط، منخفض)، فكلما كان الدخل مرتفعاً كلما كان مستوى الحكومة مرتفعاً والعكس. فالطابع الرسمي للقوانين يسمح بخلق المناخ الملائم للمبادلات، وبالتالي زيادة الإنتاج بشكل متسارع، وزيادة الثروة تسمح بدورها بتمويل الآليات المؤسساتية المكلفة التي تسمح بحماية الصفقات والعقود. أما نمو الدخل فلا يعني بالضرورة أن هناك تحسناً في مستوى الحكومة، خاصة بعد النتائج الاقتصادية الجيدة التي تحصلت عليها بعض الدول الآسيوية (كوريا الجنوبية، ماليزيا، اندونيسيا، تاوان، فيتنام،...) على الرغم من أن مستوى الحكومة بالمفهوم الكلاسيكي في هذه الدول لا يختلف كثيراً عن مستوى الدول الأخرى. دفعت هذه النتائج الباحثين الى التساؤل عن العوامل المؤسساتية التي تميز هذه الدول عن بقية الدول النامية. ونتيجة لذلك، بدأ التساؤل عن مدى ملاءمة مفهوم الحكومة التقليدي لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وعن إمكانية تبني مفهوم جديد للحكومة يتناسب ومستوى التقدم الاقتصادي لكل دولة ويهدف الى تحسين جوانب مؤسساتية معينة.

المبحث الثاني: مفهوم "احتكار الحكومة" لتحقيق الإقلاع الاقتصادي

تكمن أهمية مفهوم "احتكار الحكومة" في قدرته على نشر الثقة في المجتمع. فهو يعمل على تقليص حالة عدم اليقين من خلال خفضه لتكاليف المعاملات وتحسين التنبؤات، فيساهم بذلك في رفع مستوى النمو والتنمية الاقتصادية. ولأن نشر الثقة يرتبط بالتركيبات التاريخية التي تختلف من دولة لأخرى، تعددت التجارب الدولية في مجال احتكار الحكومة.

المطلب الأول: تعريف "احتكار الحكومة"

دفع نجاح بعض الدول الآسيوية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي وفشل الكثير من الدول في تحقيقه على الرغم من التقارب في مستوى الحكومة (التقليدية) الى التفكير في العوامل المؤسساتية التي تميز المجموعتين. والإقلاع الاقتصادي هو تحقيق الدول لنمو اقتصادي مرتفع ودائم (على المدى المتوسط والطويل، أكثر من 20 سنة)، ما يسمح للدول بالخروج من دائرة الفقر وتوفير الموارد الضرورية لتمويل التكاليف الباهضة التي يقتضيها تطبيق الإطار المؤسساتي السائد في الدول المتقدمة.

توصل (MEISEL & OULD AOUZIA, 2008) الى أن العوامل التي تميز الدول الصاعدة التي حققت الإقلاع عن بقية الدول النامية هو وجود هياكل تسمح بالتنسيق ووضع استراتيجية تنموية للمستقبل، وأن هذه الدول التي حققت الإقلاع الاقتصادي لم تصل بعد الى الاطار المؤسساتي الرسمي السائد في الدول المتقدمة ولكنها في وضع أفضل للحاق بالدول المتقدمة بفضل قدرتها على تمويل الاطار المؤسساتي المكلف والتجربة المؤسساتية التي اكتسبتها في إطار محدود.

البحث عن مفهوم جديد للحكومة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

و"احتكار الحكومة" هو النمط التنظيمي الذي يسمح بتنظيم لعبة المصالح الشخصية في المجال الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق المنفعة العامة. هذا النوع من التنظيم يتناسب مع الدول التي لا تعمل فيها حوافز السوق على نطاق واسع، أي عندما لا يكفي السوق للتنسيق بين المتعاملين الاقتصاديين. ويأتي هذا المفهوم من برنامج البحث حول الحكومة لمركز التنمية في منظمة (OCDE) (MEISEL, 2004) و (MEISEL & OULD AOUDIA, 2008)

ويتجسد "احتكار الحكومة" في منظمة أو مجموعة من المنظمات التي تنسق العلاقات بين مجموعات المصالح المسيطرة على المستوى الدولي أو الوطني أو المحلي. فيؤدي هذا النوع من التنظيم الى تجنب الصراعات بين مجموعات المصالح من أجل الحصول على الربح، وهي صراعات مكلفة بالنسبة للمجتمع. فالمؤسسة التي هي في وضعية احتكار للحكومة لديها القدرة على توحيد المصالح الخاصة للمتعاملين الاقتصاديين والسياسيين التي تتوافق مع المصلحة العامة من جهة، والتحفيز لتحقيق المنفعة العامة المرجوة من جهة أخرى. (MEISEL & OULD AOUDIA, 2008)

المطلب الثاني: التجارب الدولية لاحتكار الحكومة

استعرض (MEISEL & OULD AOUDIA, 2008) مجموعة من التجارب الدولية الناجحة في ميدان احتكار الحكومة، وأهم ما ميز هذه التجارب هو أخذ احتكار الحكومة شكل مؤسسات لتعزيز التشاور والتنسيق بين النخبة الحكومية والخواص على أساس الثقة الشخصية والمؤسساتية في نفس الوقت، أي أن هذه المؤسسات التي تقوم بدور التنسيق تجمع بين العلاقات الشخصية والعلاقات المؤسساتية في آن واحد لتحقيق المنفعة العامة.

في كل التجارب الدولية المذكورة، أخذ احتكار الحكومة أشكالاً مختلفة يمكن تقسيمها الى أربعة (4)

أشكال:

1. المجالس: وهي هياكل تؤسس للتبادل المنتظم للمعلومات والآراء بين المسؤولين الإداريين والسياسيين والاقتصاديين والنقابيين. في كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، نجد مجلس التخطيط الاقتصادي (Economic Planning Board) إنطلاقاً من سنة 1961؛ وفي سنغافورة، ابتداءً من 1959، لدينا مجلس التنمية الاقتصادية (Economic Development Board) والمجلس الوطني للأجور (National Wage Council)؛ أما في تايوان، فنجد، ابتداءً من 1949، لجنة التنمية الصناعية (Industrial Development Commission)؛

البحث عن مفهوم جديد للحكومة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

2. الاتفاقيات: أخذ احتكار الحكومة في بعض الدول شكل اتفاق بين المنظمات التمثيلية للقطاع الخاص والنقابات والحكومة، كما حدث في المكسيك سنة 1987 (ميثاق التضامنا لاقتصادي) (Pacte de solidarité économique).

3. قطاعات: في بعض الدول، لم يتوصل المتعاملون الى قبول احتكار الحكومة إلا في إطار محدود (قطاعي)؛ في البرازيل مثلاً، اقتصر احتكار الحكومة على قطاع السيارات والطيران، وفي كولومبيا على قطاع القهوة، وفي الشيلي شمل عدة قطاعات.

4. الدولة: استطاعت بعض الدول تحقيق الإقلاع الاقتصادي بفضل وجود دولة قوية تقوم بالتنسيق والاستشراف. وأحسن تجربة في هذا الشكل هي تجربة كوريا الجنوبية في الفترة 1960-1990، حيث قامت الدولة الكورية بوضع سياسيات تحفيزية (ضريبية وبنكية) كبيرة لدعم كبرى المؤسسات العائلية الكورية (Chaebols) مقابل خضوع هذه الشركات للمنافسة في الأسواق العالمية.

مقابل هذه التجارب الدولية الناجحة في مجال احتكار الحكومة، تعتبر التجربة الأرجنتينية مثلاً عن فشل تجربة احتكار الحكومة في بعض الدول؛ فأظهرت هذه التجربة عدم قدرة النخبة على وضع الترتيبات الخاصة باحتكار الحكومة، حيث أدت الصراعات غير المنتهية على السلطة بين المجموعات ذات المصالح المتضاربة الى عدم قدرتها على تشكيل احتكار الحكومة. (MEISEL & OULD AOUZIA, 2008, p. 41)

في الحقيقة، يدفعا نجاح التجارب الآسيوية من جهة، وفشل التجربة الأرجنتينية من جهة أخرى، الى التساؤل عن التجربة الجزائرية: ماذا عن احتكار الحكومة في الجزائر؟ لماذا لم يتحقق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر منذ ثلاثين (30) عاماً على الرغم من إجراءات الحكومة والتغيير المؤسساتي الذي رافقها؟

المبحث الثالث: الوضعية التنموية والمؤسسية للجزائر في الفترة 1990-2019

بالاستعانة بمجموعة من المعطيات، سنحاول فيما تبقى من هذه الدراسة الوقوف على الوضعية التنموية والمؤسسية للجزائر في الفترة 1990-2019.

المطلب الأول: أدوات الدراسة ومنهجيتها

في هذه المرحلة نستعمل معطيات ثلاث (03) قواعد بيانات: قاعدة بيانات البنك الدولي حول الناتج الإجمالي (PIB) 2021؛ قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNPD) حول مؤشر التنمية البشرية (HDI) 2021؛ وقاعدة البيانات المؤسساتية (IPD) 2016.

البحث عن مفهوم جديد للحوكمة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

ولتحليل المعطيات الإحصائية، نستعمل أداة من أدوات التحليل الإحصائي وهو الإحصاء الوصفي لمجموعة من المتغيرات المختارة. وتتناسب هذه الطريقة مع أهداف الدراسة التي تكمن في مقارنة الجزائر مع مجموعة من الدول وتصنيفها للخروج بمجموعة من مؤشرات الحوكمة التي تسمح للجزائر ولمجموعة من الدول النامية ببلوغ التنمية الاقتصادية.

ولمقارنة وضعية الجزائر التنموية والمؤسسية، اخترنا مجموعة من الدول يمكن تصنيفها كما يلي: دول الجوار (المغرب وتونس)؛ الدول الإفريقية (غانا والسنغال)؛ الدول الآسيوية الناشئة (سنغافورة وكوريا الجنوبية)؛ والدول الأوروبية المتقدمة (اسبانيا وإيطاليا).

وتكمن الطريقة المستعملة للتحليل في:

1. قياس التنمية الاقتصادية في الجزائر والدول المختارة عن طريق دراسة تطور نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (PIB) لفترة طويلة (1990- 2019)؛ وللتعبير بصدق عن التنمية الاقتصادية، نستعمل مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي يقيس بدقة أكبر التنمية الاقتصادية؛

2. سنقارن بعد ذلك بعض مؤشرات الحوكمة التقليدية التي تستعملها المنظمات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ، سنحاول في هذه النقطة مقارنة مستوى المؤسسات في الجزائر سنة 2016 مع مجموعة من الدول التي ذكرناها. وتعتبر مؤشرات الحوكمة التقليدية هنا في الحقيقة عن مستوى المؤسسات السائدة في الدول المتقدمة التي تتادي بها المنظمات الدولية وترغب في تطبيقها في الدول النامية. فالهدف هو التعرف على مدى ارتباط تطبيق الإطار المؤسسي الرسمي بالتنمية الاقتصادية.

3. في مرحلة ثانية سنحاول استعمال مؤشرات حوكمة (مؤسسات) أخرى، وهي المؤشرات التي تميز الدول الآسيوية الصاعدة عن الدول النامية والتي ترتبط بالاقلاع الاقتصادي. والمقصود هنا المؤشرات المتعلقة عموما بالتنسيق والتشاور، أي العوامل التي تحتاجها الجزائر والدول النامية عموما لبلوغ مرحلة الإقلاع الاقتصادي (مستوى التنمية في الدول الآسيوية الصاعدة كسنغافورة وكوريا الجنوبية مثلا).

ولرسم الطريقة التي استعملناها في التحليل، استعنا أساسا بالدراسة (MEISEL & OULD AOUZIA, 2008, pp. 19-24)، حيث يميز الباحثان بين ثلاث (03) مجموعات من الدول حسب درجة التقدم الاقتصادي: الدول النامية ذات الدخل الضعيف والمتوسط؛ الدول الصاعدة ذات الدخل المرتفع؛ والدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع جدا. ويرى الباحثان أن الحوكمة بمفهومها التقليدي التي تهدف الى نقل وتطبيق الإطار المؤسسي من الدول المتقدمة الى الدول النامية لم تنجح في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول

البحث عن مفهوم جديد للحوكمة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

النامية. وأن الدول النامية تحتاج كمرحلة أولى الى تطبيق مفهوم جديد للحوكمة يتمثل في تطبيق مؤسسات أخرى لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وبلوغ مستوى التنمية الاقتصادية في الدول الصاعدة قبل الدخول في مرحلة الاستدراك لتطبيق الحوكمة وإطارها المؤسسي التقليدي الملاحظ في الدول المتقدمة.

وبنى الباحثان دراستهم على قاعدة البيانات المؤسسية "Profils Institutionnels 2006" التي تدرس الخصائص المؤسسية لخمسة وثمانون (85) دولة وتضم واحد وسبعون (71) مؤشرا.

واستعمل الباحثان تحليل العنصر الرئيسي أو التحليل عبر المركبات الرئيسية (Analyse des Composantes Principales) (ACP) وهي طريقة أحصائية تسمح باستخراج أهم المتغيرات التي تساهم في بناء المحورين الرئيسيين: قوة أو ضعف الإطار المؤسسي الرسمي (الحوكمة) وقوة أو ضعف الدولة. كما تم استخدام التحليل العاملي (Analyse Factorielle Discriminante) (AFD) الذي يسمح بتحديد المؤسسات التي تميز كل مجموعة من الدول، حيث تم تصنيف ثلاث (03) مجموعات: الدول المتقدمة، الدول الصاعدة والدول النامية. ومن خلال التحليل تم استخراج أهم المتغيرات التي صنفت في مجموعتين أساسيتين: مؤشرات "احتكار الحوكمة" المتعلقة بالتنسيق والتشاور الذي يهدف لتحقيق الإقلاع الاقتصادي ومؤشرات الإطار المؤسسي الرسمي والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي (المفهوم التقليدي للحوكمة). (MEISEL & OULD AOUZIA, 2008, pp. 51-66)

وبناء على هذا، اعتمدنا على قاعدة البيانات المؤسسية الأخيرة "Profils Institutionnels 2016" وهي قاعدة تعرض 127 مؤشرا يقيس الخصائص المؤسسية ل 144 دولة. غير أننا اقتصرنا دراستنا على الجزائر وبعض الدول القريبة منها من الناحية الجغرافية أو التنموية (الدول المجاورة، بعض الدول الإفريقية والآسيوية وبعض الدول الأوروبية) التي تتوافق مع المقارنة بالجزائر فيما يخص التنمية الاقتصادية والخصائص المؤسسية. كما تم إختيار بعض مؤشرات الحوكمة (المؤشرات المؤسسية) التي تميز الدول المختارة. وعليه، تم تمييز مجموعتين من المؤشرات المؤسسية:

1. المؤشرات التي تميز الدول المتقدمة عن الدول الصاعدة، وهي مؤشرات الحوكمة التقليدية التي تهدف المنظمات الدولية الى تطبيقها في الدول النامية. وتشمل الإطار المؤسسي الرسمي السائد في الدول المتقدمة (احترام حقوق الملكية والعقود، استقلالية القضاء والشفافية)؛
2. المؤشرات التي تميز الدول الصاعدة عن الدول النامية، وهي مؤشرات المفهوم الجديد للحوكمة التي تهدف إلى بلوغ الإقلاع الاقتصادي. وتشمل مؤشرات "احتكار الحوكمة" Monopole Focal de

البحث عن مفهوم جديد للحوكمة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

"Gouvernance"، أي مؤشرات التنسيق والتشاور التي سمحت للدول الصاعدة بتحقيق الإقلاع الاقتصادي (التنسيق، التشاور، الرؤية الإستراتيجية، أولوية التنمية بالنسبة للنخبة، التجديد).

المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

سنحاول في هذه النقطة تقديم بعض النتائج التي تحصلنا عليها من خلال تحليلنا للمعطيات، كما سنقدم مساهمة لتفسير وضعية الجزائر مقارنة بتجارب بعض الدول التي اخترناها للمقارنة.

أولاً: الحوكمة والتنمية الاقتصادية في الجزائر

في الفترة 1990-2019، ارتفع نصيب الفرد في الجزائر من إجمالي الناتج المحلي (PIB) ب 32% (من 8746 إلى 11511 دولار أمريكي)، وهي الزيادة الأقل إذا ما قارناها بالدول الأخرى التي اخترناها للمقارنة باستثناء إيطاليا التي تُقدر الزيادة بها ب 16% فقط.

الجدول (1): تطور نصيب الفرد من الناتج الإجمالي وفقاً لتعادل القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي

(1990-2019)

الدولة	1990	2000	2010	2019
الجزائر	8746	8710	10971	11511
المغرب	3819	4373	6284	7515
تونس	5432	7329	10113	10756
غانا	2344	2737	3732	5413
السنغال	2296	2389	2743	3395
سنغافورة	37348	56011	78160	97341
كوريا الجنوبية	12670	22988	34431	42765
اسبانيا	27576	34798	37363	40903
إيطاليا	36765	43265	42873	42492

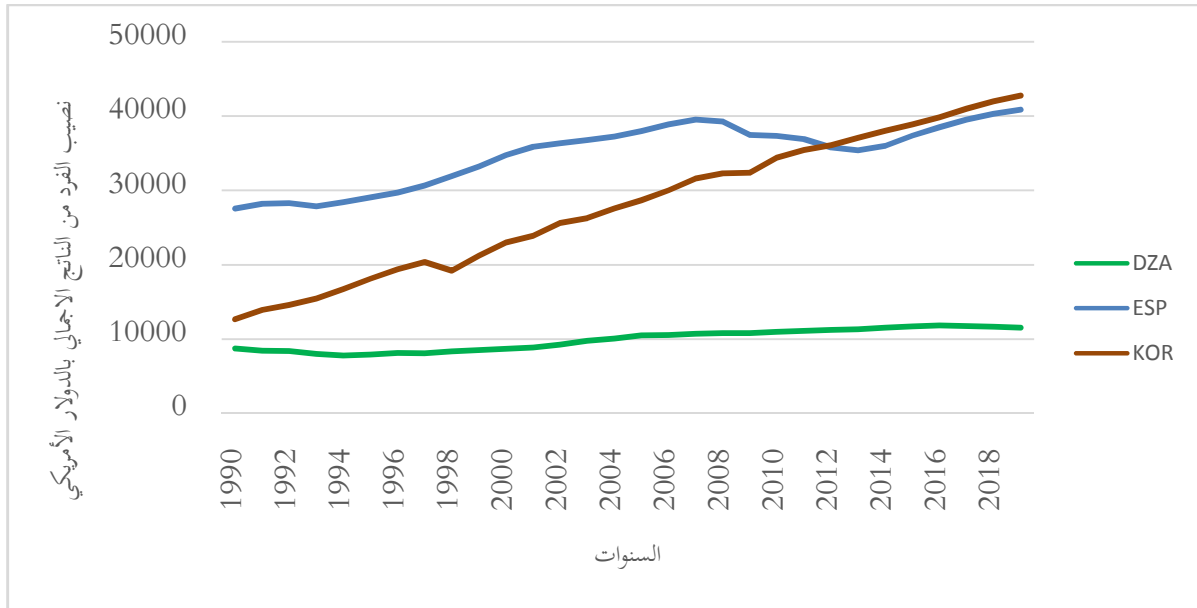
المصدر: (WORLD BANK, 2021)⁷

البحث عن مفهوم جديد للحكومة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

فإذا كان نصيب الفرد في الجزائر من إجمالي الناتج الإجمالي يفوق نصيب الفرد في أغلب الدول المجاورة والإفريقية، فإنه يقل بثماني (08) مرات عن نصيب الفرد في سنغافورة سنة 2019 على سبيل المثال وبأربع (04) مرات عن نصيب الفرد في كوريا الجنوبية وإيطاليا وإسبانيا. (انظر الجدول 1).

وإذا قارنا نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في الجزائر مع كوريا الجنوبية وإسبانيا، نجد أن الدخل الفردي في الجزائر بقي مستقرًا، أي لم يتغير كثيراً على مدى ثلاثين (30) سنة (1990-2019)؛ بينما ارتفع الدخل الفردي في كوريا الجنوبية، الذي كان تقريباً في نفس مستوى الدخل في الجزائر سنة 1990، ليفوق مستوى الدخل في إسبانيا ابتداء من سنة 2012. (انظر الشكل 1).

الشكل 1: مقارنة تطور نصيب الفرد من الناتج الإجمالي وفقاً لتبادل الشرائية بالدولار الأمريكي بين الجزائر وكوريا الجنوبية وإسبانيا (1990-2019)



المصدر: (WORLD BANK, 2021)

وإذا أخذنا بعين الاعتبار مؤشر التنمية البشرية (HDI) (انظر الجدول 2) الذي يقيس بشكل أفضل مستوى التنمية الاقتصادية، فإن الجزائر شهدت تحسناً في الفترة (1990-2019) حيث انتقل المؤشر من سنة 1990 (0,572) إلى سنة 2019 (0,748). وتعتبر الجزائر في وضع أفضل من بعض الدول

البحث عن مفهوم جديد للحكومة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

المجاورة (المغرب وتونس) وبعض الدول الأفريقية (غانا والسنغال)، لكنها في مستوى أقل من بعض الدول الآسيوية والأوروبية (سنغافورة وكوريا الجنوبية وإسبانيا وإيطاليا).

الجدول (2) : مؤشر التنمية البشرية (HDI) (1990-2019)

الدولة	1990	2000	2010	2019	2018 ترتيب
الجزائر	0,572	0,637	0,721	0,748	91
المغرب	0,457	0,529	0,616	0,686	121
تونس	0,567	0,651	0,716	0,74	95
غانا	0,465	0,494	0,565	0,611	138
السنغال	0,376	0,39	0,468	0,512	168
سنغافورة	0,721	0,821	0,909	0,938	11
كوريا الجنوبية	0,732	0,823	0,889	0,916	23
إسبانيا	0,761	0,832	0,872	0,904	25
إيطاليا	0,776	0,838	0,879	0,892	29
الدول العربية	0,556	0,614	0,676	0,705	
العالم	0,601	0,644	0,699	0,737	

المصدر: (United Nations Development Programme (UNDP), 2021)⁸

لتوضيح تطور العوامل المؤسسي للحكومة في الجزائر للفترة 2006-2016، استعنا ببعض مؤشرات مجموعة من قواعد البيانات المؤسسية⁹.

البحث عن مفهوم جديد للحوكمة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

الجدول (3): تطور بعض العوامل المؤسسية للحوكمة في الجزائر (2006 - 2016)

2016	2012	2009	2006	قاعدة البيانات (IPD)
2,25	2,25	2,27	2,50	احترام حقوق الملكية
2,00	1,50	2,63	3,00	احترام العقود الخاصة
1,60	1,60	1,76	1,30	سير العدالة
0,50	3,00	1,78	1,50	مستوى الفساد
1,50	1,67	1,32	1,00	الرؤية الإستراتيجية
0,50	1,00	1,49	1,50	التنسيق
2,00	1,00	1,33	2,00	التشاور

المصدر: (CEPII, 2016)؛ (CEPII, 2012)؛ (CEPII, 2009)؛ (CEPII, 2006).

ملاحظة: يعبر مستوى الفساد في قاعدة بيانات 2012 عن حالة استثنائية، فكلما اقترب المؤشر من (4) دل على مستوى فساد كبير وكلما دنا من (0) أشار الى قلة الفساد. وهذا عكس قواعد البيانات الأخرى (2006، 2009، 2016) التي تشير الى أنه كلما اقترب المؤشر من (0) دل على وجود مستوى كبير من الفساد والعكس بالنسبة للمستوى (4).
وأهم ما يميز الجزائر في هذه الفترة هو التراجع الطفيف لمؤشرات العوامل المؤسسية للحوكمة. بالنسبة للإطار المؤسسي الرسمي (حقوق الملكية، حقوق العقود)، يمكن القول أن للجزائر إطار مؤسسي مقبول في حدود المتوسط (2,00) على اعتبار أن أفضل الإطارات المؤسسية الرسمية تحصل على (4). بالنسبة لسير العدالة، فإن مستوى فعالية العدالة في الجزائر يُقدر ب (1,60)، وهو مستوى أقل من المتوسط، كما عرفت الجزائر مستوى فساد كبير يعادل (0,50) لا سيما سنة 2016. فكلما اقترب هذا المؤشر من (0) دل على وجود مستوى كبير من الفساد. كما تتميز الجزائر عموماً بضعف مؤسسات "احتكار الحوكمة"،

البحث عن مفهوم جديد للحوكمة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

فترجع التنسيق الى (0,50) سنة 2016، كما تراجع التشاور أيضا والرؤية الاستراتيجية التي لم تتجاوز (1,50).

وعليه، يمكن القول أن الإطار المؤسسي الرسمي (المفهوم التقليدي للحوكمة) في الجزائر مقبول عموما رغم ضعف أداء قطاع العدالة وانتشار الفساد. وإذا لم تحقق الجزائر الإقلاع الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) في الفترة فإن ذلك لا يعود الى ضعف أداء قطاع العدالة وانتشار الفساد على الرغم من أهميتهما، ولكن الى ضعف مؤسسات " احنكار الحوكمة" المرتبطة بالتنسيق والتشاور (المفهوم الجديد للحوكمة). ولتوضيح أهمية التمييز بين المفهوم التقليدي للحوكمة والمفهوم الجديد، نقدم مقارنة للجزائر مع مجموعة من الدول المختارة.

فيما يتعلق بمؤشرات الحوكمة حسب المفهوم التقليدي في سنة 2016 (انظر الجدول 4)، أي الإطار المؤسسي الرسمي السائد في الدول المتقدمة، يلاحظ أن الجزائر لا تختلف كثيرا عن الدول المجاورة والدول الأفريقية فيما يخص حقوق الملكية والعقود، ولكنها في مستوى أقل من الدول الآسيوية الصاعدة والدول الأوروبية المتقدمة. كما يلاحظ هنا أن الدول الآسيوية الصاعدة (سنغافورة وكوريا الجنوبية) تتفوق على الدول الأوروبية (اسبانيا وإيطاليا) في هذا المجال. وهذا لا يعني أن نتائج دراستنا تتناقض مع دراسة (MEISEL & OULD AOUDIA, 2008) التي ترى أن في هذه المرحلة تتفوق الدول المتقدمة على الدول الصاعدة، ولكنها تؤكد فقط بلوغ بعض الدول الآسيوية الصاعدة كسنغافورة وكوريا الجنوبية مرحلة متقدمة من الاستدراك تفوقت فيها على بعض الدول المتقدمة.

الجدول (4): مؤشرات الحوكمة حسب المفهوم التقليدي للحوكمة

الدولة	احترام العقود من الدولة	التسويات التجارية	حماية حقوق الملكية	استقلالية القضاء	فعالية ادارة الضرائب	مستوى الفساد
الجزائر	1,00	1,50	2,25	1,60	1,50	0,50
المغرب	1,00	2,75	2,25	2,00	2,50	1,00
تونس	1,00	1,75	2,25	2,00	1,25	0,75
غانا	1,00	3,00	-	3,20	3,00	1,75
السنغال	0,50	2,75	-	2,40	2,00	2,25
سنغافورة	0,00	3,75	-	3,60	4,00	4,00

البحث عن مفهوم جديد للحوكمة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

3,50	3,75	3,80	3,25	4,00	0,00	كوريا الجنوبية
0,75	2,50	2,40	3,00	2,50	0,00	اسبانيا
1,50	2,75	3,20	-	3,50	0,00	إيطاليا

المصدر: (CEPII, Institutional Profiles Database (IPD), 2016)

أما بالنسبة لاستقلالية القضاء وفعالية إدارة الضرائب ومستوى الفساد فإن الجزائر في مستوى أقل من الدول المجاورة والدول الأفريقية، كما يتأكد هنا كذلك تفوق الدول الآسيوية الصاعدة على الدول الأوروبية المتقدمة. فيما يخص مؤشرات الحوكمة حسب المفهوم الجديد في سنة 2016 (انظر الجدول 5)، أي وفق مفهوم "احتكار الحوكمة"، يلاحظ أن الجزائر في مستوى أقل من الدول المجاورة والدول الأفريقية فيما يتعلق بالتنسيق والتشاور والرؤية الاستراتيجية، حيث سجلت الجزائر أسوأ مستوى في التنسيق (0,50) والتشاور (2,00) والرؤية على المدى الطويل (1,50) وأولوية التنمية بالنسبة للنخبة (2,00) والتجديد (1,00) إذا ما استثنينا السنغال (0,67). وفي هذه المرحلة أيضا، تتفوق الدول الآسيوية الصاعدة (سنغافورة وكوريا الجنوبية) ليس فقط على الدول الأفريقية ولكن كذلك على الدول الأوروبية (اسبانيا وإيطاليا).

الجدول (5): مؤشرات الحوكمة حسب المفهوم الجديد للحوكمة

التأقلم والتجديد	أولوية التنمية بالنسبة للنخبة	الاستراتيجيات القطاعية على المدى الطويل	الرؤية على المدى الطويل	التنسيق في الشأن العام	تشاور القطاع العام والخاص	الدولة
1,00	2,00	1,50	1,50	0,50	2,00	الجزائر
2,00	2,50	2,25	3,00	2,00	2,33	المغرب
2,00	3,50	1,50	2,00	1,00	2,67	تونس
2,33	3,00	3,00	2,50	2,00	2,67	غانا
0,67	3,50	2,75	3,50	1,50	2,67	السنغال
3,00	4,00	3,25	3,50	3,00	4,00	سنغافورة
2,67	4,00	3,50	3,50	3,00	3,67	كوريا الجنوبية
2,33	3,50	2,00	2,00	1,50	2,67	اسبانيا

البحث عن مفهوم جديد للحوكمة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

1,33	3,50	2,25	1,00	2,00	3,00	إيطاليا
------	------	------	------	------	------	---------

المصدر: (CEPII, Institutional Profiles Database (IPD), 2016)

من خلال قراءة في النتائج التي تحصلنا عليها، يتضح أن الجزائر تعاني من ضعف مؤسسات الحوكمة خاصة تلك المتعلقة بالتنسيق والتشاور والرؤية الإستراتيجية، بالإضافة إلى نقص في التجديد وانتشار للفساد. وبالتالي، ينبغي أن تهتم الجزائر أكثر بتنشيط مؤسسات التنسيق والتشاور لتحقيق الإقلاع الاقتصادي. كما ينبغي على الجزائر الاهتمام بتجارب الدول الآسيوية الصاعدة كسنغافورة وكوريا الجنوبية التي حققت الإقلاع الاقتصادي وتفوقت على الكثير من الدول الأوروبية المتقدمة في الدخل وفي مجالات الحوكمة والمؤسسات بما فيها محاربة الفساد واستقلالية القضاء.

في الحقيقة، يدفعنا غياب احتكار الحوكمة في الجزائر إلى التساؤل عن الأسباب التي أدت إلى هذا التأخر.

ثانيا: الظروف التاريخية لنشأة وتحول المؤسسات الجزائرية

حاول (NORTH, 2005) تفسير فشل السياسات التنموية في الدول النامية بعدم نجاح التغيير المؤسساتي في هذه الدول. وتعود أسباب فشل التغيير المؤسساتي، حسبه، إلى القواعد غير الرسمية. والقواعد غير الرسمية "Informal rules" هي عبارة عن القوانين غير المكتوبة (عادات، تقاليد، ممارسات، سلوكيات) التي تحكم العلاقات في مجتمع معين.

ويربط (NORTH, 2005) هذه القواعد بالمعتقدات والأيديولوجيات والتصورات الذهنية، حيث يرى أن الممارسات التي تعيق التنمية الاقتصادية ترجع جذورها إلى التصورات الذهنية للنخبة الحاكمة، أي للطبقة التي تتخذ القرارات الهامة في المجتمع. وبهذا ساهم (NORTH, 2005) في تسليط الضوء على دور الدولة وأهمية النخبة في إتخاذ القرارات، معتمداً في ذلك على التحليل التاريخي.

في الحقيقة، يمكن تفسير فشل التغيير المؤسساتي (الحوكمة)، واحتكار الحوكمة على وجه الخصوص، بالإستعانة بمقاربة إجتماعية وتاريخية. في حالة الجزائر، يمكننا ذكر مساهمة (ADDI, 1999) التي تضع العلاقات الإجتماعية ذات البعد التاريخي مركز التحليل المؤسساتي. إذا كانت فكرة الروابط الإجتماعية والفضاء العام لا تختلف عن فكرة التحول من العلاقات الشخصية إلى العلاقات اللاشخصية (القانونية، الرسمية) التي ذكرها (NORTH, 1990) و (NORTH, 2005) وتبنتها المنظمات الدولية، فإن المساهمة الرئيسية التي قدمها (ADDI, 1999) تكمن في الإطار التاريخي والإجتماعي لهذه العلاقات.

حسب (ADDI, 1999)، العائق الأساسي لتشكل الفضاء العام في الجزائر بعد الاستقلال، يرجع إلى التصور المجتمعي للروابط الإجتماعية الذي كان قائماً على رفض الصراعات ورفض قبول فكرة إختلاف

البحث عن مفهوم جديد للحكومة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

المصالح. وتجسد هذا التصور المجتمعي، على المستوى الوطني، في الايديولوجية الوطنية التي فشلت، حسبه، في بناء دولة عصرية قائمة على القانون.

الخاتمة:

حاولت الدراسة التذكير بأن الحكومة التي تنادي بها المنظمات الدولية ما هي في الحقيقة إلا مرحلة متقدمة من الاطار المؤسساتي الرسمي السائد في الدول المتقدمة وأن الدول التي لم تحقق إقلاعها الاقتصادي تحتاج في مرحلة أولى الى مؤسسات للتنسيق والتشاور بين النخب، أما الطابع الرسمي للمؤسسات فيتحقق في مرحلة ثانية تسمى مرحلة الاستدراك، اي مرحلة اللحاق بالدول المتقدمة.

وبالتالي، فإن الحكومة التي تحتاجها الدول النامية والجزائر على وجه الخصوص هي الحكومة التي تحقق الإقلاع الاقتصادي، أي الهيكل الذي يسمح بالتنسيق والاستشراف للمستقبل، أما الوصول الى الاطار المؤسساتي السائد في الدول المتقدمة (دولة القانون والمنافسة) فيتحقق في مرحلة ثانية بعد تحقيق نمو اقتصادي سريع ودائم وبداية استقرار مؤسساتي وتحسن في قطاعي التعليم والصحة.

وتلعب النخبة الاقتصادية والسياسية دوراً أساسياً في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، وذلك بقدرتها على تغليب المصلحة العامة. والجزائر افتقرت لهذا، ويمكن تفسير ذلك بالظروف التاريخية لنشأة وتحول المؤسسات التي تميزت بوجود علاقات اجتماعية خاصة.

وتوصلت الدراسة الى أن فشل الجزائر في تحقيق الإقلاع الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) يعود الى ضعف مؤسسات الحكومة خاصة تلك المرتبطة بالتنسيق والتشاور (احتكار الحكومة). فلبلوغ الإقلاع الاقتصادي كمرحلة أولى لتحقيق التنمية الاقتصادية، ينبغي أن تهتم الجزائر بتقوية مؤسسات التنسيق والتشاور التي لا تتحقق إلا بوجود مؤسسات سياسية واقتصادية (رسمية أو غير رسمية) شاملة (غير احتكارية).

من خلال النتائج المحصل عليها، توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة خلق هيكل لاحتكار الحكومة من أجل التنسيق والتشاور بين النخب؛ هيكل حقيقي (وليس شكلي) يجمع كل النخبة السياسية والاقتصادية من القطاعين العام والخاص؛
- ضرورة قيام النخبة بالاتفاق على مشروع إقلاع اقتصادي يحقق المصلحة العامة من أجل القيام باصلاحات حقيقية، مع دعم للطبقة الفقيرة؛
- القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية من أجل بناء دولة قانون حقيقية التي بدونها لا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية مستدامة؛
- الاهتمام بقطاعي التعليم والصحة، لأن كل الدول التي حققت الإقلاع الاقتصادي إهتمت بهذين المجالين؛

البحث عن مفهوم جديد للحكومة من أجل التنمية: قراءة في التجربة الجزائرية

- تحقيق الحد الأدنى من الاطار المؤسساتي الرسمي الحقيقي؛
- الاهتمام بالتطبيق الحقيقي للقوانين وليس الشكلي خاصة في مجال العقار الفلاحي والصناعي.

قائمة المصادر والمراجع:

- ¹WORLD BANK. (2017). World Development Report 2017: **Gouvernance and The Low**. Washington: World Bank. P.3.
- ²HUET, J-M. & NEITER, V. (2016). “**Gouvernance des organisations**”. Paris: DUNOD.
- CABANE, P. (2018). “**Manuel de gouvernance d’entreprise**”. Paris: Eyrolles.
- ³OECD. (2017). **G20/OECD Principales of corporate Governance** (Arabic version). OECD Publishing. Paris. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264265455-ar>.
- ⁴MEISEL, N. (2004). **Culture de gouvernance et développement**. Paris: OCDE.
- ⁵NORTH, D. (1990). “**Institutions, Institutional Change and Economic Performance**”. Cambridge: Cambridge University Press.
- ADDI, L. (1999). “**Les mutations de la société algérienne**”. Paris: La Découverte.
- KURAN, T. (2005). **The Absence of the Corporation in Islamic Law: Origins and Persistence**. The American Journal of Comparative Law, 53(4), 785-834.
- NORTH, D. (2005). “**Le processus du développement économique**”. Paris: Editions d'organisation.
- ⁶MEISEL, N., & OULD AOUDIA, J. (2008). **La bonne gouvernance est-elle une bonne stratégie de développement**. Paris: AFD.
- ⁷WORLD BANK. (2021). **World Development Indicators, International Comparison Program**. Retrieved January 05, 2021, from <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD>
- ⁸United Nations Development Programme (UNDP). (2021). **Human Development Reports**. Retrieved June 14, 2021, from <http://hdr.undp.org/en/data>.
- ⁹CEPII. (2016). **Institutional Profiles Database (IPD)**. Consulté le Janvier 08, 2021, sur <http://www.cepii.fr/institutions/FR/download.asp>
- CEPII. (2012). **Institutional Profiles Database (IPD)**. Consulté le January 29, 2021, sur <http://www.cepii.fr/institutions/FR/download.asp>
- CEPII. (2009). **Institutional Profiles Database (IPD)**. Consulté le Janvier 08, 2021, sur <http://www.cepii.fr/institutions/FR/download.asp>
- CEPII. (2006). **Institutional Profiles Database (IPD)**. Consulté le Janvier 29, 2021, sur <http://www.cepii.fr/institutions/FR/download.asp>